ماينعكس الى نقيض الاخرى اما فى الضربين المنتجين للايجاب فيجعل نقيض النتيجة لكونه كليا
كبرى وصغرى القياس لايجابها صغرى فينتظمان على هيئة الشكل الاول كما فى الخلف المستعمل
فى الشكل الثالث فيحصل نتيجة تنعكس الى ماينافى الكبرى فلو لم يصدق بعض ج ا لصدق لا شئ من
ج ا ثم نجعلها كبرى لصغرى القياس وهو كل ب ج لينتج لا شئ من ب ا و ينعكس الى قولنا لا شئ
من ا ب وهو يضاد كبرى الضرب الاول ويناقض كبرى الثانى واما فى الضروب المنتجة لل
للسلب فيجعل نقيض النتيجة لايجابه صغرى وكبرى القياس لكلية كبرى كما علمنا فى الشكل الثانى
لينتج من الشكل الاول نتيجة تنعكس الى ماينافى فى الصغرى مثلا لو لم يصدق لا شئ من ج ا الصدق
كل ج جسم وبعض ... فبعض الجسم جماد فلو لم يصدق ... يصدق نقيضه
بعض ج ا فنجعلها صغرى لكبرى القياس وهو كل ا ب لينتج بعض ج ب فبعض ب ج
وقد كان صغرى القياس لا شئ من ب ج هف وكذلك يمكن بيان الضرب الثانى والخامس
بالافتراض اما بيانه فى الثانى فهو ان نفرض البعض الذى هو ا ب د فكل د ب او كل د ب
فنضم كل د ب كبرى الى صغرى القياس ونقول كل ب ج و كل د ب ينتج من اول هذه الشكل
بعض ج د و نجعلها صغرى لكل د ا لينتج من الاول بعض ج ا وهو المط واما بيانه فى الخامس
فهو ان نفرض البعض الذى هو ب ج د فكل د ب وكل د ج ثم نقول كل د ب ولا شئ من
زيد انسان
ا ب ينتج من الشكل الثانى لا شئ من د ا و نجعلها كبرى لكل د ج لينتج من الثالث المط وهو
قولنا بعض ج ليس ا واعلم ان محصل الافتراض ان يؤخذ مقدمة من مقدمتى
القياس ويجعل وصفا موضوعها او محمولها على ذات الموضوع فيحصل مقدمتان كليتان
وان كانت مقدمة القياس جزئية لاعتبار ما بين افراد ذلك البعض ونسميها بد فان قلت
ربما لا يتعدد ذات الموضوع بل يكون منحصرا فى فرد فلا يكون كلية لا قتضاء الكلى تعدد
الافراد فنقول ح يحصل قضيتان شخصيتان وقد سمعت ان الشخصيات فى الانتاج بمنزلة
الكليات

بمنزلة الكليات على ان ذلك لا يكون الا نادرا ثم لا شك ان احد الموضعين هو الحد الاو سط
فى القياس فيكون احدى مقدمتى الافتراض محمولها الحد الاوسط فينتظم هذه المقدمة ا
الافتراضية مع المقدمة الاخرى القياسية وينتج نتيجة اذا ضمت الى المقدمة الاخرى الا
فتراضية يحصل النتيجة المطلوبة ففى الافتراض قياسان زعم القوم ان احدهما لابد ان يكون
على نظم الشكل الاول والاخرى على نظم ذلك الشكل المط انتاجه وهو ليس بصحيح على الاطلاق
لان الافتراض فى خامس هذا الشكل ليس كذلك بل احد احد القياسين من الشكل الثانى والا
خر من الشكل الثالث والافتراض فى ثانيه ايضا لا يجب ان يعتبر كما قرروه فانه يمكن ان يبين
بحيث يكون القياس الاول من الشكل الاول وطريق ان نضم الثانى من مقدمتى الافتراض
صغرى الى صغرى القياس كبرى لينتج من الاول كل د ج ونضم اليه الاخر لينتج من الثالث المط و
الثانى من الثالث على الاستنتاج الاول والثالث اظهر وابين من الاستنتاج من الرابع والاول ثم ا
نك تراهم يفترضون فى باب العكوس فى الكليات ولا يفترضون فى باب الاقيسة الا فى الجزئيات
وهو ايضا ليس بمستقيم مطلقا بل الافتراض فى الشكل الثانى والثالث لا يتم فى المقدمة الكلية لان
احد قياسيه اما غير مشتمل على شرائط الانتاج او مرتب على هيئة الضرب المط انتاجه
اما الافتراض فى الشكل الرابع فقد يتم فى المقدمة الكلية كما فى كبرى الضروب الاول و
صغرى الضرب الرابع وعليك الاعتبار والامتحان بما اعطيناك من القانون
الكلى والله اعلم قال والمتقدمون حصروا قوله المتقدمون كانوا يحصرون الضرو ب
الناتجة فى هذا الشكل فى الخمسة الاول وكان عدهم الضروب الثلثة الاخيرة عقيمة لتحقق
الاختلاف فيها اما فى الضرب السادس فلصدق قولنا ليس بعض الحيوان بانسان وكل رومى
حيوان وكل ناطق حيوان واما فى السابع فلانه يصدق قولنا كل انسان ناطق وبعض

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)